



نقد التسامح الليبرالي



الأستاذ الدكتور
محمد بن أحمد مفتي



نقد التسامح الليبرالي

الأستاذ الدكتور
محمد بن أحمد مفتي

حقوق الطبع محفوظة

ح

مجلة البيان ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
مفتي ، محمد أحمد
نقد التسامح الليبرالي. / محمد أحمد مفتي - الرياض ،
١٤٣١هـ

٢٢×١٦ ص ٦٤

ردمك: ٦-١-٩٠١٩٩-٦٠٣-٩٧٨

١- التسامح أ. العنوان

١٤٣١ / ٨٧٩٨

ديوي ٩، ٢٥٧

رقم الإيداع: ١٤٣١/٨٧٩٨

ردمك: ٦-١-٩٠١٩٩-٦٠٣-٩٧٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَىٰ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا
فَتُذِلَّ مِنَ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ
لَأُقْنِّلَنَّكَ ۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ۖ﴾

المائدة : ٢٧

المقدمة

برز مفهوم التسامح بوصفه جزءاً من المفاهيم التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية نحو فرضها على الأمم والشعوب، وقد ارتبط التسامح بقيم الليبرالية والديمقراطية والعلمنة، وأصبحت المناداة بالتسامح مطلباً يتناغم وينسجم بالكلية مع مطالب الليبرالية الأخرى، وأصبح الحديث عن الآخر وحقوقه جزءاً لا يتجزأ من نشر ثقافة "التعددية" و"التحرر" من القيم العليا "والحرية الدينية". وتلقف الفكرة كتاب وباحثون حاولوا توطين التسامح عن طريق ربطه بقيم الإسلام العليا، فأصبح التسامح إسلامياً كما الليبرالية الإسلامية والديمقراطية الإسلامية والتعددية كذلك، ولربما تصبح اللادينية (العلمانية) بعد حين ذات صبغة إسلامية عند أولئك المنساقين خلف ثقافة الغرب ومفاهيمه عن الحياة.

ومن هذا المنطلق تؤكد هذه الدراسة أن التسامح الليبرالي يقوم على قواعد أساسية تشكل منظومة فكرية متكاملة يحتاج قيامها إلى توافر شروط أساسية ينتفي التسامح بغياها أو فقد أحدها حيث لا يعود التسامح تسامحاً معبراً عن قيمة ليبرالية محددة. وتتمثل هذه الشروط في:

أولاً: العلمانية (اللا دينية).

ثانياً: النسبية.

ثالثاً: التعددية والديمقراطية.

تعريف التسامح

قدمت عدة تعريفات لتحديد معنى التسامح؛ فقد عرف القاموس الأمريكي "التسامح" بأنه "تحمل أو تدرب على قبول طبيعة ومعتقدات وسلوك الآخرين دون منع أو معارضة، سواء اتفق معها أو اختلف"^(١)، ويعرف قاموس ويبستر التسامح بأنه "احترام آراء ومعتقدات وسلوك الآخرين والاعتراف بها"^(٢). ويشير "أندرو كوهين" إلى أن التسامح يعني "امتناع المرء المبدئي والمقصود عن التدخل في شؤون الآخرين المخالف عند ظهور الخلاف مع امتلاك القدرة على التدخل"^(٣). ويؤكد "أمين الريحاني" أن "التساهل هو التسامح بوجود ما يخالفك،

(1) The American Heritage Dictionary, (Boston Mass: C. Houghton Mifflin company , 1976), p 135.

(2) Webster's New Riverside Dictionary, (Boston , Mass: C. Houghton Mifflin company, 1986),p719.

(3) Andrew Jason Cohen, What Toleration Is, Ethics, October 2004, 115.

وهذا تحديد عام، أما الخاص فهو إجازة العقائد والطقوس التي تخالف العقائد والطقوس المألوفة. فالتساهل الديني هو الاعتبار والاحترام الواجب علينا إظهارهما نحو المذاهب المتمسك بها آخرون من أبناء جنسنا وإن كانت هذه المذاهب مناقضة لمذهبنا"^(١).

وتؤكد "باربرا باسمونيك" أن التسامح "فضيلة اجتماعية ومبدأ سياسي يسمح بالتعايش السلمي للأفراد والجماعات التي تحمل رؤى متباينة والتي تمارس طرقاً للعيش مختلفة في المجتمع"^(٢)، ويقتضي هذا الأمر توفر شرطين أساسيين هما:

أولاً: عدم الموافقة على رؤى الآخرين وسلوكهم.

ثانياً: القدرة على مواجهة السلوك والمواقف التي لا نقرها. وهنا يظهر التسامح المتمثل في الامتناع عن منع السلوك والآراء غير المتفقة مع ما نراه أو نعتقد"^(٣) فالتسامح وفقاً لهذه الرؤية يتمثل في "منع المنع" "وقبول الغير مقبول" من أجل العيش المشترك في المجتمع. ويعرف "بيتر نيكولسون" التسامح من خلال النظر إلى

(١) نقلاً عن د. محمد الرميحي كن شجاعاً واستخدم عقلك بين نور التسامح وظلمة التعصب، العربي، العدد ٤٢٢، سبتمبر ١٩٩٢ م، ص ١٨.

(2) Barbara Pasmonik the Paradoxes of Tolerance , The Social Studies, September, 2004, p206.

(3) Ibid, p206.

مكوناته التي تتمثل فيما يلي:

١. "الانحراف". فما يتم التسامح معه منحرف عما يعتقد المتسامح أو يفعله أو يظن أنه يجب فعله.
 ٢. "الأهمية". فصاحب الانحراف ليس تافهاً.
 ٣. "عدم الموافقة". فالتسامح لا يوافق أخلاقياً على الانحراف.
 ٤. "السلطة". فالتسامح يملك السلطة لكي يحاول كبح أو منع (أو على الأقل أن يعارض أو يعرقل) ما يتسامح معه.
 ٥. "عدم الرفض". فالتسامح في أية حال لا يمارس سلطته ومن ثم فهو يتيح للانحراف أن يستمر.
 ٦. "الصالح". فالتسامح صائب والتسامح جيد^(١).
- وبناءً على ما سبق يعرف التسامح بأنه: فضيلة الإمساك عن ممارسة المرء سلطته في التدخل بآراء الآخرين وأعمالهم، علماً بأن هذه الآراء والأعمال تختلف عن آراء الشخص المذكور وأعماله فيما يظنه مهماً إلى حد أنه لا يوافق عليها أخلاقياً^(٢).

(١) بيبتر نيكولسون، «التسامح كمثال أخلاقي» في سمير الخليل وآخرون، التسامح بين شرق وغرب دراسات في التعايش والقبول بالآخر (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٢) ص ٣٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٣.

ويتضح مما سبق أن التسامح يقتضي بالضرورة وجود الاختلاف بين الأفراد والجماعات في المجتمع مع عدم التدخل لمنع الاختلاف وذلك لأن جوهر التسامح يعني قبول المرء لاختلاف الآخرين وعدم العمل على منع الآخرين من أن يكونوا آخرين.

ويختلف التسامح عن "الحرية" فالحرية تعني قيام المرء باختيار ما يراه مناسباً له وعدم صحة نقد خيارات المرء من منطلق أخلاقي أو غيره فنحن نتحدث عن حرية الرأي، وحرية العبادة ، وحرية التجمع ، وغيره من الحريات لكننا عندما نتحدث عن التسامح فإننا نتحدث عن قبول المنشقين عقائدياً ، والخارجين على الدين ، والملحدين. كما أننا عندما نتحدث عن التسامح فإننا نتحدث عن إجازة الزنى (البغاء) ، والقمار، وتجارة المخدرات ، التي لا تزال تعد جميعها ضروراً، فلكي تتسامح فلا بد أن تدين ثم تصبر على ما تدين⁽¹⁾.

كما يجب كذلك التفرقة بين التسامح و"اللامبالاة" التي تعني انعدام الشعور حيال أمر ما. حيث إن عدم المبالاة ليس تسامحاً على الإطلاق، لأن غير المبالي لا ينكر أو يستهجن ما يراه ويصبر على

(1) Maurice Cranston "Toleration" in Paul Edwards e -
itor , The Encyclopedia of Philosophy , V.8 ,(New York
 , Macmillan Publishing , Co- Inc ,1967), P143.

وجوده ويتحمّله؛ وذلك لأنه لا رأي له ولا موقف حيال الموضوع، فرغم أن "ثوماس هوبز" كان لا مبالياً دينياً إلا أنه كان مناوئاً للتسامح الديني، في حين أن "جون لوك" الذي كان يحمل اعتقاداً دينياً قوياً كان مؤيداً قوياً للتسامح الديني^(١).

ومن هذا المنطلق تفرق "باربرا باسمونيك" بين التسامح الإيجابي (القوي) والتسامح السلبي (الضعيف)، فالتسامح الإيجابي يتمثل في تفهم المرء واحترامه لاختلاف الآراء وأنماط السلوك، أما التسامح السلبي فيتمثل في «اللامبالاة» تجاه التباين في أنماط السلوك والآراء^(٢).

كما يختلف التسامح كذلك عن "الانزواء" أو الامتناع السلبي عن التدخل؛ لأن هذا النوع من السلوك قد يكون منطلقاً من عدم القدرة على فعل شيء إزاء السلوك غير المرغوب فيه^(٣). في حين أن التسامح يعني امتناع المرء القادر على التدخل عن التدخل.

(1) ibid , P143.

(2) Barbara Pasmonik , the Paradoxes of Tolerance., opcit, P 206.

(3) Andrew Jason Cohen , opcit , P 71-72.

كما تجب التفرقة كذلك بين التسامح و"التساهل" الذي يعني أن الإنسان قد يهتم ولكنه "نسبي" يعتقد أن رأيه ليس أفضل من رأي غيره أو "متشائم" لا يرى إمكانية للحوار بين الثقافات المختلفة. فالنسبي والمتشائم يتساويان في عدم القدرة على فعل شيء حيال الحوار. والتسامح لا يعني عدم الالتزام المرتبط بالنسبية أو التساؤمية وإنما يعني التساؤمية، ويعني عدم منع ما تختلف معه وما لا يتفق ومعتقداتنا^(١).

كما أن التسامح لا يعني "الحيادية"، فالحياد هو من لا يتدخل في الحالات كلها وليس من يتسامح مع الآخرين^(٢).

(1) Cohen ,opcit P 75.

(2) Ibid .

نشأة التسامح

نشأ التسامح بوصفه فكرة على أنقاض الحروب الدينية في أوروبا، ثم تحول فيما بعد إلى مبدأ له مرتكزات أساسية يقوم عليها. لقد عاشت أوروبا عهداً من الطغيان الكنسي والاضطهاد الديني كان من أبرز معالمها "محاكم التفتيش"، فلقد أنشأ البابا جورجوري التاسع في عهد لويس التاسع ملك فرنسا محكمة التفتيش عام ١١٢٣ م، ثم صدر عام ١٢٥٢ م أمر بابوي من قبل إنوسنت الرابع يرسخ نظام محاكم التفتيش ويشرعن حق الاضطهاد الديني^(١).

(١) د. توفيق الطويل، قصة الاضطهاد الديني في المسيحية والإسلام، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٢هـ - ١٩٩١)، ص ٨٠.

ورغم أن حركة الإصلاح الديني أدت إلى تفتيت وحدة المعتقدات الدينية في أوروبا النصرانية حيث لم يعد الإيمان الحقيقي مرتبطاً بالكنيسة الكاثوليكية بزعامة البابا، وهو ما أدى إلى قيام عدد من الكنائس التي أصبحت تدعي أنها تعتنق وتمارس إيماناً حقيقياً ككنيسة إنجلترا، وكنائس اللوثرية، والكالفنية، إلا أن هذه الكنائس أصبحت تمارس تعصباً ضد بعضها واضطهاداً للمواطنين الخاضعين لسلطة الكنيسة. ولقد تضافرت جهود الكنائس والحكام "العلمانيين" في إجبار الناس على اعتناق أي معتقدات دينية يعدها الحكام والكنائس إيماناً حقيقياً وتحقيق وحدة الاعتقاد أي: الاعتقاد بما تراه الكنيسة والحكام ممثلاً للإيمان- الذي يؤسس ويستمر بالإكراه في كل دولة وولاية^(١)، وقد كان أسوأ الحوادث المعبرة عن التعصب الديني مذبحه سان بارثلميو St Bartholomew في ٢٤ أغسطس عام ١٥٧٢م حيث تم فيها تصفية الهوجونوت (البروتستانت) الفرنسيين في مجزرة ذهب ضحيتها آلاف المدنيين^(٢).

(1) E. K. Bramsted and K. J Melhuish , Western Liberalism - (New York , Longman Inc , 1978), P 115.

(٢) د. توفيق الطويل، مرجع سابق، ص ٩٧.

وقد خضع الاضطهاد الديني، أو التسامح المقيد لأهواء الملك وسياساته لنوبات مد وجزر، حيث دفعت حوادث التعصب الديني هنري الرابع ملك فرنسا إلى إصدار مرسوم "نانت" عام ١٩٥٨م الذي سمح فيه للبروتستانت بحرية العبادة فيما عدا باريس وبعض الأقاليم الأخرى التي منعهم من سكنها^(١). ثم قام لويس الرابع عشر بإلغاء مرسوم "نانت" عام ١٦٨٥م؛ حيث ظهر عهد جديد من التعصب والاضطهاد ضد البروتستانتين الفرنسيين وتم سلب حقوقهم وخيروا بين الارتداد عن البروتستنتية أو الهجرة من فرنسا^(٢).

وقد كانت شرعة التعصب الديني في إنجلترا عن طريق إصدار القوانين مثل: مدونة كلاريندون Clarendon Code التي صدرت في الستينيات من القرن السابع عشر الميلادي، ومرسوم الاختبار Test Act الذي صدر عام ١٦٧٣م، وقد نصت تلك القواعد القانونية على حرمان الكاثوليكين والمنشقين عن كنيسة إنجلترا من إظهار معتقداتهم، ومن حق التوظيف في القطاع العام^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ٩٩.

(٢) المرجع السابق ص ٩٩.

(3) Bramsted and Melhuish, opcit, P111.

كما أثرت سياسات الاضطهاد الديني تأثيراً كبيراً على الواقع السياسي والفكري في أوروبا في القرن السابع عشر الميلادي وهو الأمر الذي ظهر في حرب الثلاثين عاماً وفي الحرب الأهلية في إنجلترا.

وقد أدى التعصب المذهبي في أوروبا إلى بروز اتجاهين فكريين: يرى الاتجاه الأول أنه انطلاقاً من صعوبة توحيد النصارى لحمل كل فئة منهم لرؤى مختلفة لما يمثله الإيمان الحق بالنسبة لها فإنه يمكن الوصول إلى اتفاق حول الحد الأدنى من أساسيات الاعتقاد العام في إطار كنيسة "شاملة" مع بقاء الاختلافات في المعتقدات غير الأساسية وفي أشكال العبادة القائمة بين النصارى. أما الاتجاه الثاني والرافض لمفهوم الكنيسة "الشاملة" فقد طرح أفكاراً تدعو إلى التسامح لكل المعتقدات النصرانية، وقد قويت شوكة هذا التوجه في الجزء الأخير من القرن السابع عشر^(١).

(١) opcit.

التسامح وفصل الدين عن الدولة

شكلت التوجهات السابقة الخلفية الفكرية لأطروحات "جون لوك" المؤيدة للتسامح الديني المرتبط بالعلمانية، فبدأ بكتابات "لوك" بدأ الربط المباشر بين تحقيق التسامح في المجتمع وفصل الدين عن السياسي بالمطالبة بإرساء دعائم مجتمع "مدني" سياسي منفصل عن السلطة الدينية، والذي أصبح فيما بعد مطلباً أساسياً لدعاة التسامح من الليبراليين العلمانيين. وقد بدأت بواكير الدعوة نحو ضرورة فصل الدين عن الدولة بـ "بحث في التسامح" كتبه لوك عام ١٦٦٧م أكد فيه أنه "لا ينبغي للحاكم الديني أن يتدخل فيما يؤمن السلام المدني وممتلكات رعيته" وبناءً على ذلك فـ "ليس للحاكم المدني أي سلطة على الرعية فيما يتصل بالدين؛ لأن أمور الدين تخص الفرد والله فقط، إنها أمور "كلها بين الله وبينني أنا"^(١). ثم أكد "لوك" في كتاب "رسالة في التسامح" الذي نشر عام

(١) جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة عبدالرحمن بدوي، (بيروت:

دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٣)، ص ٤٤.

١٦٨٩م أن قيام التسامح يقتضي بالضرورة فصل الكنيسة عن الدولة، وذلك من خلال مناقشة حدود سلطة الحاكم المدني حيث يقول: "الدولة جماعة من الناس تكونت لغرض وحيد هو المحافظة على خيراتهم المدنية وتنميتها، وأنا أقصد بـ "الخيرات المدنية" الحياة، وسلامة البدن وحمايته ضد الألم، وامتلاك الأموال الخارجية مثل: الأرض، والنقود، والمنقولات"^(١).

ومن ثم فلا يصح أن تتوسع سلطة الحاكم لتشمل نجاة النفوس وذلك لعدة أسباب:

أولاً: لا يندرج ضمن اختصاصات الحاكم المدني رعاية النفوس، فالله لم يمنحه هذه السلطة ولا الناس كذلك أعطوه سلطة على إيمانهم. ثانياً: أن السبب في عدم اندراج رعاية النفوس ضمن اختصاص الحاكم هو أن "كل سلطة تقوم على الإكراه، أما الدين الحق المنجي فيقوم على الإيمان الباطن في النفس"^(٢)، ومن ثم فالسلطة المدنية "لا ينبغي لها أن تفرض عقائد الإيمان بواسطة القانون المدني سواء تعلق الأمر بالعقائد، أو بأشكال عبادة الله"^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ٧٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٧١.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٢.

ثالثاً: لا يمكن لرعاية نجاة النفوس أن تتعلق باختصاصات الحاكم المدني؛ "لأنه حتى لو أقررنا أن سلطة القوانين وقوة العقوبات قادرة على تحقيق تحويل النفوس فإنها لا تفيد شيئاً في نجاة النفوس" ^(١)، فطرق العبادة متعددة وقصرها على عقائد الحاكم أو ما يراه صواباً وخطأً من الناحية الدينية يضيق على الناس ويمنعهم من حرية العبادة، ولذلك يؤكد "لوك" بناءً على ما سبق: "أن كل سلطة الدولة لا تتعلق إلا بالخيرات المدنية، وأنها مقصورة على رعاية شؤون هذه الدنيا، وأنه لا يحق لها أن تمس أي شيء يتعلق بالحياة الآخرة" ^(٢).

ثم تناول "لوك" من جانب آخر الكنيسة وحدود سلطانها بقوله: "الكنيسة جماعة حرة مؤلفة من أناس اجتمعوا بإرادتهم لعبادة الله علناً عل النحو الذي يرونه مقبولاً وكفياً بتحصيلهم للنجاة" ^(٣). وبناءً على هذه الرؤية للكنيسة ودورها أكد "لوك" وجوب فصل سلطة الكنيسة عن سلطة الدولة وتأطير سلطة الكنيسة وتحديد حدودها بتأكيد على أن الذين يكتسبون صفة كنسية ويمارسون وظيفة دينية فإن سلطتهم:

(١) المرجع السابق، ص ٧٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٣.

"يجب أن تنحصر داخل حدود الكنيسة ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمتد إلى الشؤون المدنية؛ لأن الكنيسة نفسها منفصلة تماماً ومتميزة عن الدولة وعن الأمور المدنية، إن الحدود على كلا الجانبين ثابتة ولا يمكن تغييرها ومن يخلط بين هاتين الجماعتين المختلفتين كل الاختلاف في الأصل والغاية والجوهر إنما يخلط بين السماء والأرض وبين أمرين هما في غاية البعد والتضاد الواحد بالنسبة إلى الآخر"^(١).

وبناءً على الاختلاف بين وظيفة الدولة ووظيفة الكنيسة ومنع الكنيسة من التدخل في الأمور الدنيوية المدينة أكد "لوك" بأنه "لا يستطيع أحد مهما كانت وظيفته في الكنيسة أن يحرم أي إنسان آخر ينتسب إلى كنيسة أخرى أو على إيمان آخر؛ من حياته، أو حريته أو أي جزء من خيراته الدنيوية، بسبب الدين"^(٢).

ويمكن القول: إن كتابات "جون لوك" أسهمت بشكل مباشر في تقديم رؤية للتسامح تنطلق من ضرورة فصل الديني عن السياسي والتي أصبحت فيما بعد شعاراً ليبرالياً قائماً بذاته، بمعنى أن التسامح الليبرالي يتطلب قيام مجتمع علماني (لا ديني) يتم فيه فصل الدين عن الدولة. كما هيا نقد "لوك" لسلطة الكنيسة الفرصة للكتابات الناقدة للدين حيث خطت

(١) المرجع السابق، ص ٨٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٣.

الكتابات التي تلت كتابه عن التسامح خطوة أبعد من المناادة بفصل الدين عن الدولة إلى المناادة بنقد الدين الذي أصبح ينظر إليه بوصفه أحد المسببات الرئيسة للتعصب. ففي فرنسا حفز إلغاء لويس الرابع عشر لقانون نانت في أكتوبر ١٦٨٥م عدداً من الكتاب للمناداة بالتسامح، ومن أبرز هؤلاء: "بيير بايلي" Pierre Bayle الذي كان منفيًا في هولندا. ولم يكن "بيير"، وبالعكس "لوك"، يؤمن بأن هناك ديناً صحيحاً أو بأن هناك معتقدات ضرورية لحصول الخلاص، فقد كان يرى أنه ليست هناك حاجة إلى دين رسمي تتولاه الكنائس. ودافع "بايلي" في كتابه «تعليقات فلسفية Philosophical Commentary» عن حرية الضمير في المجتمع بوصفها أساساً للتسامح الديني، رافضاً إكراه الناس على القبول بمذاهب دينية محددة؛ لما يترتب على ذلك من سحق وقتل وتدمير^(١).

كما دافع "مونتسكيو" بطريقة غير مباشرة عن التسامح الديني، وذلك في الرسائل الفارسية Persian letters، التي أكد فيها ما سبق وما أكدته "جون لوك" من قبل بأن التعصب الديني وانعدام التسامح أديا إلى خسائر جسيمة للدولة، وذلك لأن الاضطهاد الديني دفع الكثير من الأفراد إلى الهجرة وهو ما أثر على الرفاهية الاقتصادية والتقدم الصناعي.

(1) Bramsted and Melhuish, Western Liberalism, opcit
p 113-114.

وقد لفت "مونتسكيو" الانتباه في الرسائل الفارسية وفي كتاب روح القوانين The Spirit of laws إلى أمرين آخرين يتعلقان بالتسامح والتعصب الديني فقد رأى:

أولاً: أن السماح بتعدد الأديان في الدولة لن يؤثر على أمنها من منطلق كون المذاهب الدينية كلها "تدعو إلى الإذعان" "وتفرض الطاعة"، وهو ما يسهم في تحقيق الأمن الداخلي في الدولة.

أما الأمر الثاني: فهو أن سبب التعصب يكمن في "روح الحماسة" لدى المهتدين الجدد والمعتنقين المتحمسين والذي يمكن أن يؤدي نموه المتزايد إلى انحسار العقلانية،⁽¹⁾ ونظراً لأن "مونتسكيو" عد التسامح مبدأً سياسياً، فلم يولِ أي اهتمام لصحة الدين أو زيفه، وقد كان "مونتسكيو" من "الربوبيين" أي المنتمين إلى مذهب الربوبية الذي ساد في القرن الثامن عشر. وهو مذهب فكري يدعو إلى الإيمان بدين طبيعي مبني على العقل لا على الوحي، ويؤكد على الأخلاقيات الطبيعية، منكرًا تدخل الخالق في نواميس الكون، ويشمل الإيمان بإله بغير اعتقاد بديانات منزلة. وقد أدى انتهاء "مونتسكيو" إلى المذهب الربوبي إلى تأكيده أن العقل والأخلاق يؤديان إلى التسامح وفي المقابل فإن التعصب والحماس الديني غير العقلاني يؤديان إلى التعصب

(1) Opcit, P114.

والاضطهاد وعدم التسامح^(١)، كما قام "فولتير"، كذلك بنقد الحماس الديني والتعصب غير العقلاني في إطار نقده المتواصل للإكليروسية أو الكنيسة الكاثوليكية أو حتى النصرانية ذاتها.

وقد ربط "فولتير" بين دعوته للتسامح ومناوأة النصرانية من خلال الربط بين التعصب والإيمان بالدين المنزل من عند الله:

"ورأى أن هذا الدين قد صدرت عنه تقاليد وعقائد آمن الناس بها وهي لا تتصل بالفضيلة ولا تمت للعلاقة القائمة بين الناس بسبب من الأسباب، ومن هنا كانت حملاته على الدين الذي نزل به الوحي وتبشيره بالدين الطبيعي دين العقل الذي يدفع الضمير إلى الشعور بوجود كائن أعلى يحثنا على مزاولة الفضيلة دوماً"^(٢).

وقد أسهمت عدة أحداث حدثت ما بين ١٧٦١م و١٧٦٢م في فرنسا في إذكاء روح العداء لرجال الدين ورجالها؛ منها محاكمة البروتستانتين جين كالاس Gean Calas وإدانة عائلة سيرفن Sirven لموت إليزابيث سيرفن التي تم إكراهها على اعتناق المذهب الكاثوليكي^(٣).

(1) Opcit, P114.

(٢) د. توفيق الطويل، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(3) Bramsted and Melhuish , opcit ,P 114-115.

وقد رأى "فولتير" أن وجود الكنيسة ورجال الدين يعد أهم معوقات تقدم الإنسان نحو العقلانية، فالتسامح والعدالة ينبعان من الطبيعة، في حين ينبع التعصب المسبب لعدم التسامح من الخرافات والأساطير الدينية، وأن وضع حد لعدم التسامح والوحشية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإخضاع رجال الدين للدولة بدلاً من استمرار الكنيسة في ممارستها الراسخة في استخدام الدولة بوصفها وكيل ينوب عنها في ممارسة التعصب والوحشية. ولإصلاح الأوضاع فلا بد من تعديل القوانين حتى يتم فصل الكنيسة ومصالحها عن الدولة ومصالحها^(١).

ويمكن القول إن: معظم كتابات المفكرين الغربيين عن التسامح تأسست على حتمية الفصل التام بين الديني والسياسي ومنع الدين ومؤسساته من التدخل في شؤون الدنيا وذلك من منطلق كون الدين يشكل علاقة خاصة بين المرء وربّه ومن كون الدين يؤسس للتعصب والانغلاق الفكري ، وهو ما يوجب حصره في زاوية محددة وتأطيره وتحجيمه، حتى تسود قيم العقلانية والتسامح (اللا ديني) في المجتمع.

(1) Ibid , P115.

أما "جون ستيورات مل" الذي كان من أشد المدافعين عن التسامح في القرن التاسع عشر فقد ربط التسامح بالحرية الفردية المطلقة، وأشار إلى أن المبرر الوحيد المقبول للتدخل في حرية الفرد هو ظهور ما يؤكد أن هناك خطراً أو تهديداً للحريات الآخرين. وفي حين انصب اهتمام "لوك" على حماية الحرية الفردية من تدخل الدولة والكنيسة انصب اهتمام "مل" على معوقات الحرية الفردية النابعة من القانون غير المكتوب أو الضغط الناشئ من العرف والرأي العام، أي: ما يسمى بالعادات والتقاليد. ولقد كان "مل" يأمل في توسعة دائرة التسامح من الحقل الديني والسياسي إلى حقل الأخلاق والسلوك وإلى كل الأفعال المرتبطة بالمصلحة الشخصية للفرد. وقد تحقق ذلك كما سنبين فيما بعد، وذلك بتجاوز الدعوة إلى إقرار الفصل بين الدين والدولة الذي أصبح مسلمة ليبرالية إلى الدعوة إلى ربط التسامح بالحرية المطلقة للأفراد.

وقد انتقد "مل" مجتمعه الذي كان يستهجن ويعاقب بالنبد وغيره أفعالاً تندرج ضمن الحرية الفردية للإنسان كالمعاشرة دون عقد زواج، أو الزنى، أو العمل في أيام العطلة الدينية. وقد شعر "مل" بأن الأفراد يتعرضون للقهر والحصار من الأعراف والقوانين غير المكتوبة بشكل أكبر من القوانين المفروضة من قبل الدولة، ورأى أن الحرية والتنوع لا يمكن أن يزدهرا في ظل القمع والاستبداد الاجتماعي. ولذلك طالب

"مل" بإرساء التسامح لحماية الحرية والفردية والتنوع في المجتمع^(١). ومن ثم فقد خطا "مل" بالتسامح خطوة أبعد من حق ممارسة الدين أو الانتماء إلى مذهب معين أو المطالبة بفصل الدين عن الدنيا، إلى حق المرء المطلق في الحرية وعدم السماح بالتدخل في شؤونه الخاصة ما دام ذلك لا يتعارض وحرية الآخرين. وقد ساهمت كتابات "مل" في إرساء دعائم القيم الليبرالية المنادية بربط التسامح بالحرية الفردية. وأصبح التسامح منذئذ يشكل "العمود الفقري للليبرالية"^(٢) حيث ارتكز على أسس فكرية محددة وصار ينظر إليه:

"كاستراتيجية محققة للوفاق والانسجام بين حرية كل الأفراد في مسائل العقائد والقيم وطرق العيش وبين حرية الآخر، وكأداة تقلل من إكراه الدولة. وإذا أخذ في الحسبان أن أهداف الليبرالية الأساسية هي حماية الحرية الشخصية ودعمها وتقييد إكراه الدولة المبرر فإن التسامح معتبر بوصفه عنصراً أساسياً في المشروع الليبرالي"^(٣).

(1) Maurice Cranston , Tolerations, opcit P 145.

(٢) سمير خليل وآخرون ، مرجع سابق، ص ٥.

(3) Anna Elisabetta Galeotti, Toleration as Recognition, P23.

نقلًا عن أبي علي التونسي، فكرة التسامح عند الغرب بين النظرية والممارسة ٢/٢، مجلة العصر، ٤/٢/٢٠٠٦، ص ٧.

وكان من أهم الأسس الفكرية التي بني عليها التسامح الليبرالي "العلمانية"؛ حيث تم تأسيس الفكرة على ضرورة الفصل بين الدين والدولة بوصف ذلك شرطاً مسبقاً لقيام التسامح في المجتمع، وهذا ما أكده عدد من الكتاب العرب الداعين إلى إقرار ثقافة التسامح المبنية على (اللا دينية) والذين تناولوا العلاقة بين التسامح والعلمانية .

فقد أكد "ناجي البكوش" اكتساب التسامح لأهميته بعد فصل الدولة عن الكنيسة وانتشار الفكر الليبرالي التحرري المؤسس على العلمانية بقوله:

"شهد العالم الغربي منذ ثلاثة قرون وبصورة متدرجة تحرر الفكر تجاه الكنيسة وتجاه الدين وتحرر الفكر تجاه أجهزة الحكم فسادت النظريات الليبرالية أو "التحررية" بأبعادها السياسية والاقتصادية فوجد التسامح أرضية جديدة مكتته من أن يكتسب معاني جديدة"^(١).

فالتسامح بوصفه منظومة فكرية غربية قائم على التحرر من القيود الدينية وإرساء دعائم مجتمع ليبرالي علماني تنفصل فيه السياسة عن الدين. هذه المنظومة الفكرية تعبر عن حاجات نابعة من بيئة معينة

(١) ناجي البكوش «التسامح عماد حقوق الإنسان» في دراسات في التسامح، ناجي البكوشي، محمد الطالبي، عبدالفتاح عمر، (تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة والمعهد العربي لحقوق الإنسان ١٩٩٢م)، ص ١٠.

وتنسجم مع توجهات فكرية محددة تجعل نقلها ومحاولة فرضها على الآخرين خطأ فادحاً، وهذا ما أكده "برنارد لويس" في محاضرة بعنوان (العنصرية واللاسامية) بقوله:

"إن فكر التسامح قد ولد في النصرانية على أثر الحروب الدينية في أوروبا والتي راح ضحيتها آلاف النصارى نتيجة النزاع الدموي بين الكاثوليك والبروتستانت، فالتسامح هو الذي يعني فصل الدين عن أعمال الدولة، وباختصار هو العلمانية التي وجدت حل مشكلة النصرانية"^(١).

فالتسامح العلماني إذن نتاج غربي معبر عن حضارة الغرب ومفاهيمه وظروفه التي أحاطت به حتى جعلته كما يقول "فرج بو العشة" "حاجة وجودية ملحة" لمواجهة الحروب الدينية والتعصب الديني الذي اجتاح أوروبا من القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر. فقد وجد الغرب أنه لا مخرج له من الحروب الدينية إلا بتبني التسامح العلماني الذي لا بد أن يؤسس وفقاً "لبو العشة" على "معادلة عقلانية يحتكم إلى منطقتها في فصل المقال (والمقام) فيما بين الدين والسياسة

(١) نقلاً عن السيد أحمد إدريس المشهداني، مفهوم التسامح بين الإسلام والغرب (١)، مجلة الوعي، العدد ٢٢٩، صفر ١٤٢٧هـ آذار ٢٠٠٦، ص ٢.

من اتصال"^(١). والذي يعد مطلباً لتحقيق التسامح في أي مجتمع، وهو ما يعني أن المجتمع لكي يصبح متسامحاً لا بد أن يكون معلماً لا دينياً. وهذا ما أكدّه فالح عبد الجبار وذلك بالربط بين العلمانية وقيام التسامح في المجتمع وبينه وبين التطور بقوله:

"تقوم فلسفة التسامح على معيار دقيق، فلسفي، وسياسي، وحقوقى، ولاهوتي، يرسم حدود العلائق، واجبات وحقوقاً بين الدولة، والسلطة الدينية (الكنيسة) والفرد والمجتمع، وهذا التمييز الثلاثي، (الدولة، الكنيسة، الفرد) هو ثمرة تطور المجتمعات الحديثة، كما هو ثمرة تطور الفكر الفلسفي الدارس لها"^(٢).

من ناحية أخرى أدى بروز الحداثة وظهور مفاهيم سياسية جديدة منها "دولة القانون والمجتمع المدني والعلمانية" إلى توسع مفهوم التسامح ليشمل حرية الرأي والتفكير بعد أن كان مقتصرًا على حرية العبادة^(٣)، وليصبح تسامحاً سياسياً وعرقياً وقومياً واجتماعياً وجنسياً، وهو ما

(١) فرج بو العشة، «ما التسامح؟» الشرق الأوسط، العدد ٨٦٨٦،

الإثنين ٩ سبتمبر ٢٠٠٢ م ٢٠ رجب ١٤٢٣ هـ، ص ١.

(٢) فالح عبد الجبار، نحن وتجربتنا حيال التسامح، الحياة

٢٥ / ١١ / ٢٠٠٧ م، ص ١.

(٣) إبراهيم أعراب، التسامح وإشكالية المرجعية في الخطاب العربي،

المستقبل العربي، العدد ٢٢٤، تشرين الأول أكتوبر ١٩٩٧ م، ص ٥٠.

كان دعا إليه "جون ستيوارت مل" ورغب في رؤيته متحققاً في المجتمع، فالتسامح في المجتمعات الغربية المعاصرة أصبح كما يؤكد "سمير الخليل": "يشمل حيزاً متزايد الفساحة للفروقات بين الكائنات البشرية، وما ثورة الستينيات الجنسية، ونزعة تحرر المرأة، وتخفيف القيود التشريعية في وجه الطلاق والإباحية الجنسية ... والتعايش القائم بين أنماط عديدة ومختلفة من أساليب العيش في المدن الغربية الرئيسية كافة؛ ما جاء هذا كله إلا من قبيل الأمر الواقع اليوم"^(١).

وهذا ما يسعى إليه دعاة توطين التسامح الليبرالي من "المستغربين" وذلك من باب الدفاع عن الحرية المطلقة للأفراد.

ويتضح لنا مما سبق بيانه أن التسامح المعاصر والمرتبط بالنظرية الليبرالية يتأسس على "العلمانية" التي أصبحت علماً على السياسة المعاصرة؛ حيث تم في الدول الغربية فصل السياسي عن الديني فصلاً نهائياً، وهو ما أدى إلى تأسيس الحياة وبناء قواعدها على المصلحة الدنيوية واعتبار ذلك الفصل قاعدة الحياة والعمل على عولمتها بالسعي الدؤوب لفرضها بوصفها رؤية قيمة على العالم أو تشجيع استيرادها وتبنيها بتهيئة الأرضية لتقبلها في دول العالم المختلفة.

(١) سمير الخليل، وآخرون، التسامح بين شرق وغرب، مرجع سابق، ص ٦.

وتثير مطالبة الكتاب الليبراليين العرب بضرورة فصل الديني عن السياسي في بلاد المسلمين لتحقيق التسامح؛ تساؤلاً مشروعاً وهو: هل ينطبق واقع الحروب الدينية في أوروبا والذي أدى إلى المطالبة بالتسامح (اللا ديني) على الإسلام؟ أم أن الأمر لا يعدو كونه تقليداً أعمى للآخر؟ أو لأن التسامح الليبرالي الذي ينادي به المناقون خلف ثقافة الغرب ومفاهيمه عن الحياة لا تقوم له قائمة إلا بعلمنة المجتمعات؟!

التسامح والنسبية

تنطلق النسبية من التأكيد على أن المعتقدات والمبادئ، خاصة القيمة منها، ليست لها وثوقية عالمية سرمدية بل تعتمد صحتها على العصر الذي جاءت فيه أو على الجماعات والأفراد الذين يؤمنون بها⁽¹⁾، فالحقيقة نسبية ليست لها صفة العمومية، والحقائق الأخلاقية إن وجدت فإنها تتفاوت بتفاوت الزمان والمكان والظروف المحيطة بالفرد والمجتمع، ومن ثم فليست هناك حقائق مطلقة تفرض على الأفراد والمجتمعات. وقد ارتبط التسامح بمفهوم النسبية، وذلك لانطلاقه من أن المعتقدات والقيم مرتبطة بحاملها ولا يصح فرضها على الآخرين، ولأنه لا توجد قيم مطلقة الصحة عند الليبراليين العلمانيين فلا بد من ترك الأفراد وما يعتقدون دون تدخل من أي جهة أخرى، وذلك لأن

(1) Alan Bullock & Oliver Stallybrass editors, The Fontana Dictionary of Modern Thought, (Great Britain, Hezall Watson & Viney Limited, 1977), P535.

المعتقدات نابعة من الفرد ذاته، وهذا ما أكدته الكتاب الذين تناولوا مفهوم التسامح، فقد أكد "شعبان" أن بناء ثقافة التسامح يقتضي توفر عدد من الفرضيات، منها:

أولاً: الاعتراف بفكرة الصواب والخطأ التي تبنى على قاعدة احتمال الخطأ والصواب للأطراف المختلفة، أي: ما يسمى بنسبية المعرفة. ثانياً: "عدم ادعاء امتلاك الحقيقة" وترك المجال مفتوحاً للجدل والنقاش الجاد للوصول إليها. (أو عدم الوصول إليها)!

ثالثاً: التأكيد على عدم العصمة، والذي يؤدي تبنيه إلى الاعتراف المتبادل بالخطأ وهو ما يسهم في الوصول إلى حل وسط يعزز من قيمة التسامح^(١). والإقرار بحق الآخرين في حمل ما يشاؤون من معتقدات وتبني ما يريدون من سلوك والاعتراف لهم بهذا الحق يؤدي إلى الاعتراف بالنسبية بوصفها قاعدة يبنى عليها مفهوم التسامح الليبرالي. فالتسامح وفقاً لهذه الرؤية "يقرب بانعدام الصحة" لأفكاره ورؤاه وهو ما يعني ضرورة الاعتراف للآخرين بكامل حقوقهم وحررياتهم^(٢) وتقبل أفكارهم ورؤاهم التي يعتقدون صحتها،

(١) عبدالحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي:

الثقافة والدولة، (بيروت دار النهار، ٢٠٠٥م)، ص ١٦٦.

(٢) ناجي البكوش، التسامح عماد حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ١٠.

فكل امرئ حر في أفكاره ومعتقداته وقيمه وسلوكه النابع منها، ومن ثم فلا يصح فرض الرأي سواء أكان عقدياً أم أخلاقياً على الآخرين، فالآخر لا بد أن يظل آخر وأن تحترم آخريته مهما اعتقد المرء فيها بأنها تنافي الأخلاق، أو تصطدم مع العقيدة، وذلك لأن الأخلاق والعقائد والقيم نسبية وفقاً للرؤية الليبرالية للتسامح.

وهذا مايؤكدده "توماس مارتنز" من ضرورة توفر الشك والنسبية ليتوفر الوضع الذي يسمح بالتسامح في المجتمع؛ حيث يؤدي غيابهما إلى غياب التسامح، ولذلك يقول إن:

"أحد الأسباب التي تقف وراء غياب التسامح في حياتنا المعاصرة هو أنه يتطلب بدرجة أساسية اعترافاً ما بعدم اليقينية الأخلاقية واتخاذ موقف الشك نحو قيمنا ووجهات نظرنا. يجب علينا أن نعتقد بإمكانية خطأ ما نؤمن به إذا كنا نريد فعلاً أن نتسامح مع آراء الآخرين التي تتناقض مع وجهة نظرنا أو تؤذيها. يجب علينا أن نتقبل فكرة أن كل فرد منا له كيانه المستقل، وبذلك نعطيهم الفرصة لكي يرفضوا قيمنا"^(١).

(١) توماس مارتنز، التسامح الفضيلة النادرة، مجلة التسامح، العدد ١٨،

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م، ص ١.

للتأكيد على أن كل ما ينادي به الأفراد أو تنادي به الجماعات يمثل قيمة لديهم، وبما أن لكل منهم الحق في الاحتفاظ بقيمه النابعة من ذاته فلا بد من احترام تعدد القيم في المجتمع. هذه الرؤية الليبرالية للتعددية التي بني عليها التسامح تتناقض مع النزوح نحو فرض التعددية على الأمم الأخرى، وذلك لأن التعددية تعني تعدد الحق - إن وجد - ومن ثم فلا يوجد حق يمكن فرضه أو المطالبة بتعميمه، ومن ثم فإن المطالبة بتعميم التعددية هي في حقيقتها مطالبة بنشر قيم "اللاقيمية" لأنها دعوة تناقض فكرة التعددية المبنية على شخصنة القيم، وذلك بإنكار القيم العليا الموجهة للمجتمع.

نخلص من هذا إلى أن قبول التسامح الليبرالي يعني تقبل المنظومة الفكرية المتكاملة المبنية على أسس معرفية وفلسفية غربية للحياة وجعل المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها تجربة الغرب الحضارية ذات صبغة عالمية، مع أن المنظومة الفكرية الغربية التي نشأ التسامح الليبرالي في أحضانها إنما تقوم على:

١. إحلal الطبيعي محل الإلهي.
٢. إحلal العقل محل الوحي.
٣. إحلal الإنسان محل الله.

٤. إحلل القانون الوضعي محل القانون السماوي^(١).

هذه المرتكزات تهدف إلى تقويض دعائم الدين الإسلامي وتهدم أحكامه المعالجة للواقع، وتسعى إلى فرض أفكار مناقضة لتعاليمه، فالإسلام:

"وإن أقر اختلاف الفكر بين البشر، أي: اعترف بوجوده باعتباره واقعاً قائماً... لا يمكن نكرانه، لا يرضى به ولا يرضى عنه. فكل فكر غير فكر الإسلام وغير الفكر (المبني) على عقيدته والمنبثق عنها؛ يعد في نظر الإسلام باطلاً لا حق فيه.

(١) أبو علي التونسي، فكرة التسامح...، مرجع سابق، ص ٧.

المراجع العربية:

- * البكوشي ناجي ، الطالبي محمد ، عمر عبدالفتاح ، دراسات في التسامح ، (تونس : المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة والمعهد العربي لحقوق الإنسان ١٩٩٢م).
- * الخليل سمير وآخرون، التسامح بين شرق وغرب دراسات في التعايش والقبول بالآخر ، (بيروت: دار الساقى ، ١٩٩٢).
- * الطويل توفيق، قصة الاضطهاد الديني في المسيحية والإسلام، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٢هـ - ١٩٩١).
- * الكيالي عبدالوهاب ، تحرير، موسوعة السياسة، الجزء الأول، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٩٠م).
- * بوعزة الطيب نقد الليبرالية، كتاب البيان رقم ١٠٩ (الرياض، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).
- * شعبان عبدالحسين، فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي: الثقافة والدولة (بيروت دار النهار، ٢٠٠٥م).
- * عدلي هويدا، التسامح السياسي: المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠م).

* كامل عبدالعزيز مصطفى، معركة الثوابت بين الإسلام والليبرالية،
(الرياض، كتاب البيان، ت . د).

* لوك جون ، رسالة في التسامح ، ترجمة: بدوي عبدالرحمن ،
(بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٣).

المجلات والصحف العربية:

- * أعراب إبراهيم، التسامح وإشكالية المرجعية في الخطاب العربي، المستقبل العربي، العدد ٢٢٤، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧م.
- * التونسي أبو علي، فكرة التسامح عند الغرب بين النظرية والممارسة ٢/٢، مجلة العصر، ٤/٢/٢٠٠٦.
- * الرميحي محمد، كن شجاعاً واستخدم عقلك بين نور التسامح وظلمة التعصب، العربي، العدد ٤٢٢، سبتمبر ١٩٩٢م.
- * المشهداني السيد أحمد إدريس، مفهوم التسامح بين الإسلام والغرب (١)، مجلة الوعي، العدد ٢٢٩، صفر ١٤٢٧هـ - آذار ٢٠٠٦.
- * المشهداني السيد أحمد إدريس، مفهوم التسامح بين الإسلام والغرب (٢)، مجلة الوعي، العدد ٢٣٠، ربيع الأول ١٤٢٧هـ - نيسان ٢٠٠٦م.
- * بو العشة فرج، "ما التسامح؟" الشرق الأوسط، العدد ٨٦٨٦، الإثنين ٩ سبتمبر ٢٠٠٢م - ٢٠ رجب ١٤٢٣هـ.
- * عبد الجبار فالح، نحن وتجربتنا حيال التسامح، الحياة، ٢٥/١١/٢٠٠٧م.
- * عبدالله عصام، نقد التسامح الخالص، تنوير ٩/٨/٢٠٠٧م، www.kwtanweer.com ماتنز توماس، التسامح الفضيلة النادرة، مجلة التسامح، العدد ١٨، ربيع ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

المراجع الأجنبية:

- The American Heritage Dictionary, (Boston Mass: C. Houghton Mifflin company , 1976), p 135.
- Webster's New Riverside Dictionary, (Boston , Mass: C. Houghton Mifflin company, 1986),p719.
- Bullock Alan & Stallybrass Oliver editors, The Fontana Dictionary of Modern Thought, (Great Britain ,Hezell Watson & Viney Limited, 1977) .
- Bramsted .E.K and Melhuish K. J , Western Liberalism , (New York , Longman Inc , 1978).
- Edwards Paul editor , The Encyclopedia of Philosophy , V.8 ,(New York , Macmillan Publishing , Co- Inc ,1967).
- Wolff Robert Paul, Moore Barrington, Jr ,

Marcuse , Herbert, Critique of Pure Tolerance,
(Boston, Beacon Press, 1965).

المجلات الأجنبية:

- Cohen Andrew Jason, What Toleration Is, Ethics, October ,2004.
- Pasmonik Barbara , the Paradoxes of To -
erance , The Social Studies, Septermber, 2004, .

فهرس الموضوعات

	الموضوع
٧	المقدمة
٩	تعريف التسامح
١٥	نشأة التسامح
١٩	التسامح وفصل الدين عن الدولة
٣٥	التسامح والنسبية
٤١	التسامح والتعددية والديمقراطية
٥٣	ملاحظات ختامية
٥٨	المراجع
٦٣	فهرس الموضوعات



مكتب مجلة البيان . الرياض ١١٤٩٦ ص.ب ٢٦٩٧٠

www.albayan-magazine.com

Sales@albayan-magazine.com

هاتف ٠٠٩٦٦١٤٥٤٦٨٦٨